أثر الوقف في تعدّد المعنى بين الفخر الرّازي والإمام الهَبطي
-دراسة موازنة-

The effect of the wak'f on the multiplicity of meanings between al-Razi and imam al-Habti -balancing study-

أ. صحراوي محمد*

المشرف. د. جميلة بوسعيد

تاريخ الاستلام: 2020.09.05 تاريخ القبـول: 2021.05.23

ملخّص: يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة من الظّواهر الصّوتيّة التي لها أثرها الواضح في تحديد المعنى، وهي ظاهرة الوقف، وذلك بالمحاكمة إلى عالمين من علماء اللّغة؛ الرّازي من خلال تفسيره الشّهير، والهبطي من خلال الوقف المعتمد في المصاحف المغربيّة.

كلمات مفتاحيّة: الوقف؛ المعنى؛ الرّازي؛ الهبطي.

Abstract: The research aims to study a phenomenon of phonemic phenomena which has a clear effect in determining the meaning, which is the phenomenon of wak'f, by the trial of two learned linguists al-Razi through its famous interpretation and al-Habti through the endowment wak'f in the Moroccan Qurans.

Keywords: wak'f; the meaning; al-Razi; al-Habti.

1. المقدّمة : يجب أن تحتوي مقدّمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث

* جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، البريد الإلكتروني: sah.moh1986@gmail.com (مؤلّف مرسل).

ومنهجيته. تعتبر مسألة الوقف من المسائل ذات الأهمّيّة في ضبط المعنى، خاصّة إذا تعلّق الأمر بكتاب الله تعالى ولتلك الأهمّيّة عند علماء التّجويد والنّحو «أفرده بالتّصنيف خلائق، منهم أبو جعفر النّحّاس وابن الأنباري، والزّجّاج، والدّاني، والعمَّانيّ والسّجاونديّ، وغيرهم، وهو فنٌّ جليل به يعرف: كيف أداء القرآن»[1]، فهو علم من علوم القرآن التي ترتبطُ أساسا بضبط المعنى، وتنظيم الكلام، من أجل إزالة اللَّبس بين العبارات بعضها ببعض، ومنعِ التّداخل بينها، بحيث نعرف متى تنتهي تلك العبارة ومتى تبدأ الأخرى، ومن ذلك ما امتحن به أبو محمد اليزيدي –أحد أئمّة العربِ– الكسائيَّ بحضرة هارون الرّشيد في قول الشّاعر:

لَا يَكُـــونُ الْعَيْـــرُ مُهْـــــرًا لَا يَكُـــونُ الْمُهْـــرُ مُـهْـــرٌ

قال اليزيديُّ للكسائي: انظر في هذا الشّعر، هل فيه عيب؟ قال: نعم لا بدَّ أن ينصب "المهر" لأنّه خبر "كان". فقال اليزيديُّ: أخطأت، الشّعر صحيح، –والله أعلم–[2]. والسّؤال المطروح هو: ما الذي سوّغ لليزيدي أن يخطّئ الكسائيَّ صاحبَ قراءةٍ متواترةٍ، وعالما من علماء اللّغة والنّحو؟

والجواب–والله أعلم–: هو أنّ اليزيدي لمّا أنشد البيت لم يُراعِ الوقفَ على "لا يكونُ" هذا الذي أدّى بالكسائيِّ إلى اللّبسِ فأسرع في تخطئة البيت.

والتّخريج: "لا يكون" الثّانية توكيد للأولى، ومعمولاها محذوفان، و"العيرُ مهرٌ" مبتدأ وخبر.

هذا كلُّه من عدمِ الوقف أثناء العمليّة الكلاميّة. وتأثيرُهُ على تعدّد المعنى في القرآن الكريم لا يخفى على أحد، لذلك ارتأيت من خلال هذا البحث أن أجيب عن إشكاليّة مفادها: ما مدى أثر اختلاف مواضع الوقف في تحديد المعنى وتعدّده؟ وذلك من خلال دراسة بعض المواضع في القرآن الكريم التي اختلف فيها فخر الدّين الرّازي (ت: 606هـ) والإمام الهبطي (ت: 930هـ) وأثر ذلك الاختلاف في تعدّد المعنى.

2. تعريف الوقف:

1.2 لغة: جاء في معجم مقاييس اللّغة «الواو والقاف والفاء أصل واحد يدلّ على تمكّثٍ في الشّيء ثمّ يقاس عليه...كلّمتهم ثمّ أوقفتُ عنهم أي سكتُّ»[3]، فهو قطع الفعل والقول ولكن هذا القطع عند علماء الأداء أنواع ثلاثة: السّكت، والوقف والقطع (*).

2.2 اصطلاحا: وهو عند النّحاة: «قطع النّطق عند إخراج آخر اللّفظة، وهو اختياريّ وهو غير الوقف الذي يكون استئباتا، وإنكارا، وتِذكارا، وترنّمًا»[4]، فمن خلال هذا المنقول نسجّل للوقفِ حالتين حالة اختياريّة لا علاقة لها بالمعنى، وحالة اضطراريّة لا بدّ للمتكلّم أن يلتزم بها لسبب تأثيرها على المعنى.

ويكاد يكون تعريف علماء التّجويد له مطابقا لما عرّفه به علماء النّحو، حيث جاء في تعريفه بأنّه: «قطع الكلمة عمّا بعدها مقدارا من الزّمن مع التّنفّس واستئناف القراءة ويكون في آخر السّورة وفي آخر الآية وفي أثنائها، ولا يكون في وسط الكلمة»[5].

3. حالات الوقف: أخذ موضوع الابتداء بالكلام والوقف عليه حيّزا كبيرا من اهتمامات علماء اللّغة والقراءات والتّجويد، لذلك تعدّدت حالاته بتعدّد التّخصّصات التي تناولته بالبحث، ويمكن أن نجملها في حالتين اثنتين، هما: الحالة الفونيتيكيّة، والحالة الفونولوجيّة، وقد عبّر عنهما صاحب النّشر في القراءات العشر بقوله: «وأمّا الوقوف والابتداء فلهما حالتان: (الأولى) معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به. (والثّانية) كيف يوقف وكيف يبتدأ» [6]، والذي يهمّنا في هذا البحث هو الجانب الفونولوجي للوقف؛ أي معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به.

1.3 الحالة الفونيتيكيّة: وتعنى بالكيفيّة التي يجب أن يوقفَ بها على الكلمةِ نُطقًا، وهي ما عبّر عنها ابن الجزري بـ: «كيف يوقف وكيف يبتدأ» السّابق الذّكر. وهذه الحالة من الوقوف اهتمّ بها علماء العربيّة والتّجويد، فقد أفردوا لها أبوابا وفصولا مستقلّة في كتبهم[7]، وهذا النّوع من الوقف تلزمه في الغالب تنوّعات ذكرها أبو حيّان الأندلسي، وهي:

«إمّا في الحركة: بحذف، وهو السّكون، أو بروم، أو إشمام.

وإمّا في كلمة، بزيادة عليها: إمّا بتضعيف، وإمّا بهاء السّكت.

أو بنقص بحذف حرف علّة أو بقلبِ آخِرِ الكلمة إلى حرف علّة، وبإبدال حرف صحيح منه»[8]، ويزيد ابن الجزري المسألةَ تفصيلًا حينما قال: «فاعلم أنّ للوقف في كلام العرب أوجها متعدّدة، والمستعملُ منها عند أئمّة القراءة تسعة وهو: السّكون والرّوم والإشمام، والإبدال والنّقل والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق»[9]. فزاد على أبي حيّانٍ النّقلَ وهو خاصّ بالهمز، والإدغامَ وهو خاصّ بما يدغم من الواوات والياءات في الهمز بعد إبداله والوقف عليه عند حمزة المقرئ، والإثبات وهو الخاصّ بالوقف على الياءات السّاقطة وصلًا لسببٍ أو لآخر على غرار التقاء السّاكنين[10]. وهذه التّنوّعات كلّها لها علاقة بالجانب النّطقي، لا أثر له على المعنى ولهذا عنون له بعض الباحثين بـ: «الوقف وأثره في الأصوات»[11].

2.3 الحالة الفونولوجيّة: تعنى هذه الحالة بالمواضع التي ينبغي أن يوقف عندها والوقوف التي يجب اجتنابها، لأنّ اختراق هذا القانون سيؤدّي لا محالة إلى اضطرابٍ في المعنى، وهذه الحالة عبّر عنها ابن الجزري بقوله: «معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به»[12]. وقد قسّمه علماء القراءات إلى أنواع أربعة، لها علاقة بالجانب النّطقي «لمّا لم يكن القارئ يقرأ السّورة أو القصّة في نَفَسٍ واحد ولم يجر التّنفّس بين كلمتين حالة الوصل بل ذلك كالتّنفّس في أثناء الكلمة وجب حينئذ اختيار وقف للتّنفّس والاستراحة»[13]، وهي[14]:

أ-الوقف التّام المختار: وهو ألّا يتّصل ما بعد الوقف بما قبله لا لفظا ولا معنى وسمّي تامّا لتمامه المطلق، فيوقف عليه ويبتدأ بما بعده، كالوقف على قوله تعالى: ﴿**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ [الفاتحة: 01]، وعلى قوله: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ [الفاتحة: 04].

ب-الوقف الكافي الجائز: وهو أن يتّصل ما بعد الوقف بما قبله معنى لا لفظا وسمّي كافيا للاكتفاء به عمّا بعده، ومن أمثلته الوقف على: ﴿**الذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ**﴾ [البقرة: 05]، وعلى قوله: ﴿**وَالذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ**﴾ [البقرة: 05].

ج–الوقف الحسن المفهوم: وهو ألّا يتّصل ما بعد الوقف بما قبله معنى، ويتّصل لفظا وسمّي حسنا لأنّه يفيد، فيجوز الوقف عليه، لكن لا ينبغي الابتداء بما بعده للتّعلّق اللّفظي إلّا أن يكون رأسَ آية، كالوقف على **(بِسْمِ اللَّهِ)** و **(الْحَمْدُ لِلَّهِ)** و **(رَبِّ الْعَالَمِينَ)**.

د–الوقف القبيح المتروك: وهو أن يتّصل ما بعد الوقف بما قبله لفظا ومعنى كالوقف على كلّ كلمة من كلمات الآيات السّابقة على حدة.

والأمر الذي يجب أن يُدركَ في هذه المسألة هو أنّ الوقفَ قد يوصفُ مرّةً بأحدِ هذه الأوصاف بناءً على تفسيرٍ وإعرابٍ وقراءةٍ، ويوصف بوصفٍ آخر بناءً على تفسيرٍ وإعرابٍ وقراءةٍ أخرى[15]، ومثاله قراءة من قرأ **(قُتِلَ)** بالبناء على المفعول، ومن قرأ **(قَاتَلَ)** بالبناء للفاعل[16]، في قوله تعالى: ﴿**وَكَأَيِّن مِن نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ**﴾ [آل عمران: 146]، فمن قرأ **(قُتِلَ)** بالبناء للمفعول كان الوقف على **(قُتِلَ)** ذا وجهين.

الأوّل: من اعتبر نائب الفاعلَ ضميرا يعود على النّبيّ كان الوقف كافيا.

الثّاني: من اعتبر نائبَ الفاعلِ هو ربّيّون الآتي كان الوقف قبيحا لعلّة الفصل بين العامل والمعمول.

ومن قرأ **(قَاتَلَ)** بالبناء للفاعل كان الوقف عليه كذلك ذا وجهين.

الأوّل: من اعتبر الفاعلَ ضميرا يعود على النّبيّ كان الوقف كافيا.

الثّاني: من اعتبر نائبَ الفاعلِ هو ربّيّون الآتي كان الوقف قبيحا لعلّة الفصل بين المسند والمسند إليه.

أمّا فيما يخصّ مسألةَ التّرجيح فتختلف كذلك باختلاف القراءة، فمن قرأ **(قَاتَلَ)** فلا يقف عليها؛ لأنّه يحسن إسناد الفعل إلى الرّبّيّين، ومن قرأ (قُتِلَ) فيقف عليها؛ لأنّه يحسن إسناد الفعل فيها إلى الضّمير العائد على **(نَبِيٍّ)** السّابق الذّكر[17]، وهذا ما ذهب إليه الإمام الهبطي في وقفه على **(قُتِلَ)** بحكم أنّه يقرأ بقراءة نافع.

4. الوقف بين الإمام الرّازي والإمام الهبطي: لا شكّ أنّ من جملة علوم القرآن الوقف والابتداء، لصلته الوثيقة بالتّرتيل الذي أمر الله به، «فهو من العلوم التي يُطالب بها كلُّ مسلم؛ إذ أنّه ما من أحد من المسلمين المكلّفين إلّا وهو مطالب بحفظ فاتحة الكتاب...وممّا يتعيّن عليه في قراءتها ترتيلُها، ومن ترتيلها الوقفُ على ما ينبغي الوقف

عليه منها، وتجنّبُ ما لا يجوز من ذلك فيها»[18]، لذلك اختلف المفسّرون والقرّاء في مواضع كثيرة حول الوقف عليها وعدمه، ومن بين تلك المواضع الوقف على (**رَيْبَ**) أو على (**فِيهِ**) من قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ* الذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ**﴾ [البقرة: 03- 04]. فذهب الهبطي إلى الوقف على (**رَيْبَ**) ثمّ يستأنف القراءة، ولا يقف على (**فِيهِ**) لأنّ بينهما تلازمًا كما عبّر عن ذلك بعض الباحثين[19]، ويكون خبر لا النّافية للجنس محذوفا للعلم به كما في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ**﴾ [الشّعراء: 50]، والجملة (**فِيهِ هُدًى**) مبتدأ وخبر. وقد أيّد هذا الرّأي الإمام القرطبي بقوله: «وتمّ الكلام؛ كأنّه قال ذلك الكتاب حقّا»[20].

أمّا الرّازي فيشترط على القارئ إذا وقف على (**رَيْبَ**) «أن ينويَ خبرًا، ويكون التّقدير: لَا رَيْبَ فِيهِ فِيهِ هُدًى»[21]، ثمّ أخذ في التّبرير لهذا الاختيار؛ حيث رأى أنّ الوقف على (فِيهِ) يمحّض الهدى للكتاب جملةً، والوقف على (رَيْبَ) لا يجعلُ القرآنَ نفسَه هدى بل يكون فيه هدًى[22].

والمُلَاحَظ أنّ في كلا الوقفين محذوفا، فمن وقف على (رَيْبَ) حذف الخبر، وهو حذفٌ غيرُ مُختلَفٍ فيه، ومن وقف على (فِيهِ) حذف المبتدأ (هو هدًى)، وقد لا يكون هناك حذف إذا اعتبرنا (هُدًى) خبرًا لـ: (ذَلِكَ) السّابق في الآية[23].

ومهما يكن من أمر، فالوقف على أيّ من الكلمتين جائز ما دام ذلك لا يؤدّي إلى إخلال بالمعنى، إلّا أنّ ما يجب أن يراعى في هذه الآية هو عدم الجمع بين الوقفين وبالتّتبّع لمواطن الوقف المتلازم (**) في القرآن نجد أنّ الهبطي ينضبط بالوقف على الأوّل منهما.

وكذلك من المواضع المختلف في الوقف عليها كلمة (**رَبِّهِ**) وكلمة (**الْمُؤْمِنُون**) من قوله تعالى: ﴿**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِن رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ**﴾ [البقرة: 185].

ذهب الهبطي إلى الوقف على **(الْمُؤْمِنُونَ)** فيكون المعنى كما ذكره الرّازي في أحد الاحتمالين «آمن الرّسولُ بما أنزل إليه من ربّه، ثمّ ابتدأ بعد ذلك بقوله **(كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ)** والمعنى: كلّ واحد من المذكورين فيما تقدّم، وهم الرّسول والمؤمنون آمن باللّه»[24]ووافق الهبطيَّ كثيرٌ من المفسّرين، يقول صاحب نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور: «ولمّا أخبر عن الرّأس عبّر عمّن يليه فقال: **(وَالْمُؤْمِنُونَ)**... ولمّا أجمل فصّل فقال مبتدئا: **(كُلٌّ)** أي منهم. قال الحرالي: فجمعهم في كليّة كأنّ قلوبهم قلب واحد لم يختلفوا، لأنّ القبول واحد والرّدّ يقع مختلفا»[25].

أمّا الرّازي فاختار كلمة **(رَبِّهِ)** موضعا للوقف، بل وانفرد به، ليستأنف من قوله: (وَالْمُؤْمِنُونَ)؛ لأنّه يرى أنّ النّبيّ–صلّى الله عليه وسلّم– كان مؤمنا باللّه وملائكته وكتبه ورسله قبل نزول القرآن عليه، والإيمان الذي أقرّته هذه الآية له هو إيمانه بالشّرائع التي أنزلت عليه[26]، وهذا ما لا يؤدّيه السّياق إذا وقفنا على **(الْمُؤْمِنُونَ)** فإذا كان سيّدنا عيسى–عليه السّلام– قد أقرّ بعبوديّته لربّه وهو صبيٌّ فقال: ﴿**إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا**﴾ [مريم: 30] فكيف يستبعد بأن يقال: إنّ محمّدا–صلّى الله عليه وسلّم– كان عارفا بربّه مِن أوّل ما خُلِقَ[27]، وهو أفضل خلق الله كلّهم.

فعلى هذين التّخريجين نستشفّ أنّ ثمّةَ فرقًا معنويّا دقيقا بين الوقفين، قد يؤدّي إلى زيادةٍ في المعنى وإفادةٍ لم يأتِ بها الآخر، فما ذهب إليه الرّازي يكاد يكون إعجازا في جانب الوقف؛ لأنّه اعتبَرَ إيمان النّبيّ–صلّى الله عليه وسلّم–بما أُنزل إليه من ربّه ليس كإيمان غيره؛ ذلك «أنّ الذي أُنزل إليه من ربّه قد يكون كلامًا متلوّا يسمعه الغير ويمكن أن يؤمن به، وقد يكون وحيا لا يعلمه سواه، فيكون هو–صلّى الله عليه وسلّم–مختصّا بالإيمان به، ولا يتمكّن غيره من الإيمان به»[28]، فلذلك فضّل الرّازي الوقف على **(رَبِّهِ)** واستأنف **(وَالْمُؤْمِنُونَ)**.

وللوقف أثره البارز في تحديد العائد عليه الضّمير، وعودة الضّمير من الظّواهر اللّغويّة التي تظهر فيها قوّةُ النّظم؛ خاصّة إذا تنوّع العائد وتعدّدت الضّمائر؛ ففي هذه الحالة يجب أن تعود الضّمائر كلّها إلى عائدٍ واحد، كما في قوله تعالى: ﴿**إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى* أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ**

عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: 38- 39] «والضّمائر كلّها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه، وبعضها إلى التّابوت فيه هجنة؛ لما يؤدّي إليه من تنافر النّظم»[29].

ومثال هذا قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: 09].

وقف الهبطي على كلمة (**الذِّكْرَ**) واستأنف (**وَإِنَّا لَهُ..**)، ويكون المعنى على هذا الوجه أنّ الضّمير في (**لَهُ**) عائد على النّبيّ-صلّى الله عليه وسلّم-على أحد الأقوال التي ذكرها في تفسير الآية، وهو قول الفرّاء وابن الأنباري؛ لأنّه تعالى لمّا ذكر الإنزال والمنزِل دلّ ذلك على المُنزَلِ عليه فحسنت الكناية عنه[30]، وقد ذهب إلى هذا القول جمعٌ من المفسّرين منهم القرطبي في أحد قوليه حيث يقول: «وقيل: (**وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**) أي لمحمّد-صلّى الله عليه وسلّم-من أن يتقوّل علينا أو نتقوّل عليه، أو من أن يكاد أو يقتل»[31]، ونظيره قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾ [المائدة: 67]. وهو وقف جائز «إن جعل الضّمير في (**لَهُ**) للنّبيّ-صلّى الله عليه وسلّم-، وهو قول شاذّ لأنّه لم يتقدّم له ذكر، فيعود الضّمير عليه: أي يحفظ محمّدا-صلّى الله عليه وسلّم-أن يناله سوء: أي وإنّا لمحمّد لحافظون له من الشّياطين تكفّل بحفظه»[32]، ولكن في حقيقة الأمر هناك ذكرٌ مسبقٌ للنّبيّ في سياق الآيات، وهو قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ**﴾ [الحجر: 06] وقوله: ﴿**لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ**﴾ [الحجر: 07]، وهذا ما التفت إليه الأشموني[33].

أمّا الرّازي فذكر الوجهين ورَأْيَ أصحابِ كلِّ فريقٍ، إلّا أنّه رجّح الوقف على (**لَحَافِظُونَ**)؛ لأنّ عودة الضّمير على الذّكر حسَّن الإتمام دون الوقف، وحجّته في هذا مشابهة لظاهر القرآن[34]، يقصد قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ [النساء: 82] وقوله: ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِن خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾ [فصلت: 42]، ومسألة موافقة ظاهر النّص من القواعد التي اعتمدها الرّازي وكثير من المفسّرين في ترجيح بعض المعاني على بعض إن كانت الآية تحتمل أكثر من معنيين[35]. ومهما يكن من أمر فالأمر فيه سعة ما دام هناك مسوّغ للوقف.

من الوقوف التي امتاز بها الهبطي وعيب عليه فيها، الوقف على كلمة **(قَلِيلًا)** من قوله تعالى: ﴿**كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ**﴾ [الذّاريات: 17]، ويكون المعنى هاهنا أنّهم كانوا قليلي العدد، كما أنّه بوقفه هذا نفى عنهم النّوم في اللّيل البتّة، وأمّا الوصل فيفيد أنّهم كانوا يهجعون قليلا من اللّيل[36]، فمن وقف على **(قَلِيلًا)** آخى بها قوله تعالى:﴿**إِلَّا الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ**﴾ [ص: 24]، لأنّ ذِكْرَ المتّقين في السّياق فيها معنى الذين آمنوا، وذكر المحسنين فيه معنى وعملوا الصّالحات، وقوله **(كَانُوا قَلِيلًا)** فيه معنى **(وَقَلِيلٌ مَا هُمْ)**[37]، ثمّ يبتدئ **(مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ)**. أي: ما يهجعون من اللّيل. وقد ردّ هذا التّخريج السّمين الحلبي بقوله: «وهذا لا يظهر من حيث المعنى ولا من حيث الصّناعة: أمّا الأوّل فلا بدّ أن يهجعوا ولا يُتَصوّرُ نفيُ هجوعهم. وأمّا الصّناعة فلأنّ ما في حيّز النّفي لا يتقدّم عليه عند البصريّين»[38]. بل ووصفه الأشموني بالفساد قائلا: «اختُلِف في تفسيرها فقيل كانوا قليلا: أي كان عددهم يسيرا، ثمّ ابتدأ فقال: من اللّيل ما يهجعون، وهذا فاسد، لأنّ الآية تدلّ على قلّة نومهم لا على قلّة عددهم»[39]. يتّضح لنا من خلال هذه النّقول التي يأبى أصحابُها الوقفَ على كلمة **(قَلِيلًا)** اعتمادُهم على الحجج الآتية:

أوّلا: الآية في بيانٌ وتفسيرٌ لكونهم محسنين[40] في قوله تعالى: ﴿**آخِذِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ**﴾ [الذّاريات: 16]، فهي مدح لبعض أوجه إحسانهم لا لكونهم قليلين أو كثيرين.

ثانيا: أنّ **(مَا)** تكون على هذا الوجه نافية، و**(مِنَ اللَّيْلِ)** متعلّق بـ**(يَهْجَعُونَ)**، وبالتّالي يلزم إعمال ما بعد **(مَا)** فيما قبلها، وهذا تأباه الصّنعة الإعرابيّة.

أمّا الرّازي فبعد أن ذكر الأوجه الإعرابيّة آثَرَ الانتقالَ إلى بيان بلاغة تقديم **(قَلِيلًا)** على **(يَهْجَعُونَ)**، وهذا ما يسفرُ عن اختياره الوقف على **(يَهْجَعُونَ)**، فقال: «فتقديم **(قَلِيلًا)** في الذّكر ليس لمجرّد السّجع حتّى يقع يهجعون ويستغفرون في أواخر الآيات بل فيه فائدتان: **(الأولى)** هي أنّ الهجوع راحة لهم، وكان المقصود بيان اجتهادهم وتحمّلهم السّهر للّه تعالى، فلو قال كانوا يهجعون كان المذكور أوّلا راحتهم ثمّ يصفه بالقلّة...وإذا قدّم قوله **(قَلِيلًا)** يكون السّابق إلى الفهم قلّة الهجوع...لأنّ الغرض بيان

قلّة الهجوع لا بيان الهجوع بوصف القلّة أو الكثرة...(الفائدة الثانية) في قوله تعالى **(مِنَ اللَّيْلِ)** وذلك لأنّ النّوم القليلَ بالنّهار قد يوجد من كلّ أحد، وأمّا اللّيل فهو زمان النّوم لا يسهره في الطّاعة إلّا متعبّد مقبل... فذكر أمرًا هو كالعامّ يحتمل أن يكون بعده: كانوا من اللّيل يسبّحون ويستغفرون أو يسهرون أو غير ذلك، فإذا قال يهجعون فكأنّه خصّص ذلك العام المحتمل له ولغيره فلا إشكال فيه»[41].

5. خاتمة: وبهذا التّوجيه البلاغي للرّازي، وتلك الرّحلة القرآنيّة في ظلّ ظاهرة الوقف عند عالمين لغويين، وأثر ذلك على المعنى، نرصد بعض النّتائج المهمّة التي وقف عليها البحث، منها:

1- من خصائص منهج الوقف مراعاة الموضع الذي لا يخلّ بالمعنى عند كلا العالمين، مع اختلاف لا يؤدّي إلى الخلل.

2- لمعرفة موضع الوقف لا بدّ من استدعاء المستوى النّحوي، وهذا ممّا يدلّ على تداخل المستويات اللّغويّة من أجل الوصول إلى المعنى.

3- تُعاملُ رؤوس الآيات كغيرها من المواضع، فيوقف عليها أحيانا إن كان المعنى قد تمّ، وقد لا يوقف عليها إن كان لها تعلّق بما بعدها.

4- ما يُعاب على الهَبطي أنّه يقف متى وجد لذلك الوقف مسوّغا، دون أن يراعي العلّة القويّة التي رجّحت خلافَ ما ذهب إليه، ولكنّها حسنة إلّا أنّها تحتاج إلى إعمال فكرٍ وتأويلٍ للوصول إلى المعنى.

6. قائمة المراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1-أحمد محمود عبد السّميع الحفيان، أشهر المصطلحات في الأداء وعلم القراءات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.

2-الأشموني (أحمد بن محمد بن عبد الكريم)، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط3، 1393هـ-1973م، ص: 209.

3-برهان الدّين البقاعي: نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، دار الكتاب الإسلامي القاهرة، مصر، د ط، د ت، ج4، ص: 170.

4-ابن جزري: النّشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضّبّاع، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج1 وج2.

5-جمال الدّين ابن هشام الأنصاري، الألغاز النّحويّة، تح: موفّق فوزي الجبر دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 1417هـ-1997م.

6-حسين بن علي بن حسين الحربي، قواعد التّرجيح عند المفسّرين دراسة نظرية تطبيقية، دار القاسم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1417هـ-1996م ج1.

7-ابن حنفية العابدين، منهجيّة ابن أبي جمعة الهَبطي في أوقاف القرآن الكريم، دار الإمام مالك، باب

8-الوادي، الجزائر، ط1، 1427هـ-2007م.

9-أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ-1998م، ج2.

10-الرّازي: مفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والتّوزيع، ط1، 1401هـ-1981م ج2 ج7، ج19، ج28.

الزّمخشري: الكشّاف، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوّض مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ-1998م، ج4.

11-السّمين الحلبي، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط دار القلم، دمشق، د ط، د ت، ج10.

12-سيبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2 1402هـ-1982م، ج4.

13-السّيوطي (الحافظ أبو الفضل جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر)، الإتقان في علوم القرآن تح: مركز الدّراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت، ج2.

14-عاشور خضراوي الحسني: أحكام التّجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزر مكتبة الرضوان، مصر، د ط، د ت.

15-ابن عطيّة الأندلسي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ج2.
16-غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربيّة، دار عمار للنشر والتوزيع عمان، ط1، ص: 1429هـ-2004م.
17-ابن فارس: مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت، مج6، ص: 135.
18-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، مصر، ط2 1353هـ-1935م، ج1 وج10.
19-محي الدّين درويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، دمشق، سوريا ط7، 1420هـ-1999م، ج1.

الهوامش:

[1]-السّيوطي (الحافظ أبو الفضل جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر)، الإتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت، ج2، ص: 539.

[2]- ينظر: جمال الدّين ابن هشام الأنصاري، الألغاز النّحويّة، تح: موفّق فوزي الجبر، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1 1417هـ-1997م، ص: 41-42.

[3]- ابن فارس: مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت مج6 ص: 135.

[*]- سيضرب البحث صفحا عن الاستطراد في هذه المصطلحات، ويحيل إلى مظانّها. ينظر: كتب التّجويد.

[4]- أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط1، 1418هـ-1998م، ج2، ص: 798.

[5]- أحمد محمود عبد السّميع الحفيان، أشهر المصطلحات في الأداء وعلم القراءات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ص: 217.

[6]– ابن الجزري: النّشـر في القراءات العشـر، تح: علي محمد الضّـبّاع، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج1، ص: 224.

[7]– ينظر: سـيبويه، الكتاب، تح: عبد السّـلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2 1402هـ-1982م، ج4، ص: 166.

[8]– أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضّرب من لسان العرب، ج2، ص: 798.

[9]– ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، ج2، ص: 120.

[10]– ينظر: المرجع نفسه، ج2، ص: 120.

[11]– ينظر: غانم قدّوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربيّة، دار عمار للنشر والتوزيع عمان، ط1، ص: 1429هـ-2004م، ص: 248.

[12]– ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، ج1، ص: 224.

[13]– المرجع نفسه، ج1، ص: 224.

[14]– عاشور خضراوي الحسني: أحكام التّجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق مكتبة الرضوان، مصر، د ط، د ت، ص: 78.

[15]– ينظر: ابن حنفية العابدين، منهجيّة ابن أبي جمعة الهَبطي في أوقاف القرآن الكريم، دار الإمام مالك، باب الوادي، الجزائر، ط1، 1427هـ-2007م، ص: 13.

[16]– قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (قُتِلَ)، وقرأ الباقون من العشـرة (قَاتَلَ). ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص: 242.

[17]– ينظر: ابن عطيّة الأندلسي، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ج2، ص: 520.

[18]– ابن حنفية العابدين، منهجيّة ابن أبي جمعة الهَبطي في أوقاف القرآن الكريم، ص: 05.

[19]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 212.

[20]– القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مطبعة دار الكتب المصرية، مصر، ط2، 1353هـ-1935م، ج1، ص: 159.

[21]– الرّازي (فخر الدّين): مفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والتّوزيع، ط1، 1401هـ-1981م، ج2، ص: 21.

[22]– ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص: 22.

[23]– ينظر: محي الدّين درويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، دار ابن كثير، دمشق، سوريا ط7، 1420هـ–1999م، ج1، ص: 38.

[**]– يقصد بالوقف المتلازم أن يكون في السّباق كلمتان يجوز الوقف على كلّ منهما، لكن إذا وقف على إحداهما امتنع الوقف على الأخرى. ابن حنفية العابدين، منهجيّة ابن أبي جمعة الهَبطي في أوقاف القرآن الكريم، ص: 212.

[24]– الرّازي: مفاتيح الغيب، ج7، ص: 140.

[25]– برهان الدّين البقاعي: نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، دار الكتاب الإسلامي القاهرة، مصر، د ط، د ت، ج4، ص: 170.

[26]– ينظر: المصدر السّابق، ج7، ص: 140.

[27]– ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص: 140.

[28]– ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص: 140.

[29]– الزّمخشري: الكشّاف، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوّض مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ–1998م، ج4، ص: 81.

[30]– ينظر: المصدر السّابق، ج19، ص: 164.

[31]– القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج10، ص: 06.

[32]– الأشموني (أحمد بن محمد بن عبد الكريم)، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط3، 1393هـ–1973م، ص: 209.

[33]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 209.

[34]– ينظر: الرّازي، مفاتيح الغيب، ج19، ص: 165.

[35]– ينظر: حسين بن علي بن حسين الحربي، قواعد التّرجيح عند المفسّرين دراسة نظرية تطبيقية، دار القاسم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1417هـ–1996م، ج1 ص: 172.

[36]– ينظر: الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ص: 371.

[37]– ينظر: الرّازي، مفاتيح الغيب، ج28، ص: 202.

[38]– السّمين الحلبي، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د ط، د ت، ج10، ص: 45.

[39]– الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، ص: 371.

[40]– ينظر: الرّازي، مفاتيح الغيب، ج28، ص: 201.

[41]– المصدر نفسه، ج28، ص: 202–203.